رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية ..دراسة مقارنة

Digitizing Litigation in Civil Cases...A Comparative Study

Assist.Prof.Sahar Mohammad Najeeb Assist.Prof.Yusra Waleed Ibrahim

College of Rights -Mosul Uni. -Iraq

Yusra@uomosul.edu.iq

sharmohammad@uomosul.edu.iq

المستخلص

يعد القضاء المدني عصب الحياة المعني بالفصل في النزاعات والجهة الكفيلة بحماية الحقوق والحريات. وانطلاقا من هذه الاهمية والدور الذي يقوم بها يقتضي تطويره بجعله مواكبا لتكنلوجيا العصر المتسارعة عبر رقمنته من خلال التحول الورقي للتقاضي الى التحول الالكتروني للتقاضي بدا من رفع الدعوى ودفع رسومها والسير في اجراءاتها وتقديم ادلة الاثبات فيها وصدور القرار وتنفيذه والطعن به من خلال تطبيق نظام قضائي مدني الكتروني يعتمد فيه على الحاسوب وشبكة الانترنت وهذا يحقق الكثير من المزايا على الرغم من الصعوبات التي تظهر عند تطبيقه .فهو يوفر الوقت والجهد لطرفي الدعوى والقاضي, ويبسط الاجراءات الادارية للدعوى ويرفع من مستوى اداء العاملين في المحاكم. ان الهدف من التقاضي الالكتروني هو تحسين الخدمة القضائية , ولتحقيق ذلك يتطلب اصدار القانون الخاص برقمنة التقاضي في الدعوى المدنية يسهل رفع الدعوى ويبسط اجراءاتها ويسرع في حسمها, نجاح رقمنة التقاضي مرهون بعوامل كثيره اهمها تامين مبدا المساواة في الوصول للعدالة, فبعض الافراد يفتقرون الى الوسائل التكنلوجية الحديثة او ليس لهم القدرة على استخدامها, وتزويد المحاكم بأجهزة الكترونية متطورة لاستخدامها من قبل العاملين في المحاكم ,كما يجب توفير بيئة الكترونية امنة بعيدة عن قرصنة المعلومات لضمان فاعلية هذا النظام ضد خطورة تسريب المعلومات والوثائق فالمحكمة تمارس عملها الكترونيا من خلال وسائل اتصال حديثة الامر الذي يتطلب حماية نظامها وتأمينه.

Abstract

The civil judiciary is the backbone of life concerned with adjudicating disputes and the body responsible for protecting rights and freedoms. Based on this importance and the role it plays, it requires its development by making it keep pace with the technology of the accelerated era through its digitization through the paper transformation of litigation to the electronic transformation of litigation, starting from filing a case, paying its fees, proceeding with its procedures, presenting evidence in it, issuing the decision, implementing it, and challenging it through the application of a civil judicial system An electronic system in which it depends on the computer and the Internet, and this achieves many advantages despite the difficulties Which appears when applied. It saves time and effort for the parties to the case and the judge and simplifies the administrative procedures for the case and raises the level of performance of the workers in the courts. The goal of electronic litigation is to improve the judicial service, and to achieve this, it is necessary to issue a law on digitizing litigation in civil cases that facilitates filing a case, simplifies its procedures, and speeds up its resolution. The success of digitizing litigation depends on many factors, the most important of which is securing the principle of equality in access to justice, as some individuals lack modern technological means or do not have the ability to use them, and provide courts with advanced electronic devices for use by court workers, and a safe electronic environment must be provided away from information piracy To ensure the effectiveness of this system against the danger of leaking information and documents, the court exercises its work electronically through modern means of communication, which requires protecting and securing its system.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.999

المقدمة

تضم الفقرات الاتية:

اولا: مشكلة البحث: الاعتماد الدائم وبشكل عام على التقاضي الورقي بدأ من رفع الدعوى ولغاية صدور القرار النهائي فيها وحفظه في مخازن المحاكم يؤدي الى امتلائها بالملفات الورقية والتي غالبا ما تتعرض للتلف او الضياع نتيجة سوء الخزن او التخزين العشوائي وهذا يلحق ضررا بالغا بأطراف الدعوى.

ثانيا: اهمية البحث: اللجوء الى رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية بدلا من التقاضي الورقي يحقق الاستفادة من التطور التكنلوجي في وسائل الاتصال الحديثة وهذا يرتب فوائد لطرفي الدعوى ووكلاهما, اذ يوفر عليهما الجهد والوقت لان الدعوى ستباشر وتسير اجراءاتها من اي مكان يتواجدون به, اما للمحكمة فهو ينظم عملها ويسرع بإنجاز العديد من الدعاوى بوقت قصير من دون المساس بأمن وسلامة الوثائق والمعلومات المقدمة مع المحافظة على سلامة الملفات لأنها ستخزن الكترونيا بطريقة امنه وسليمة ويمكن الاستفادة منها بسهولة وفي اي وقت.

ثالثا: هدف البحث: دعوة المشرع العراقي الى اصدار قانون ينظم رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية. يرسم سير الدعوى الكترونيا ويوفر ضمانات للمحافظة على امن وسلامة الوثائق والمعلومات المقدمة فيها كما ويضمن خصوصية اطرافها بالنص على سرية الدعوى فيحق لهم ولوكلائهم وللقاضي او لمن يسمح لهم بالاطلاع عليها ويمنع اي شخص ليست له علاقة من الدخول اليها او الاطلاع على الاوراق المقدمة فيها.

رابعا: منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج التحليلي، بعرض فكرة رقمنة التقاضي التي وضحها الفقه القانوني ودعا الى تطبيقها على الدعوى المدنية، ومناقشتها وبيان اهميتها وصعوبات الاخذ بها فضلا عن تحليل القوانين التي نصت عليها وهو القانون الجزائري رقم ١٥-٠٣ في ٢٠١٥, وبيان موقف القانون العراقي ومقارنته بالقانون المصري وغيرها من القوانين التي سيرد ذكرها احيانا في بعض صفحات البحث.

خامسا: هيكلية البحث: توزع البحث على المبحثين:

المبحث الاول: مفهوم رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية.

المبحث الثاني: اجراءات رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية وصعوباتها.

المبحث الاول

مفهوم رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية

تعد رقمنة التقاضي من الضرورات العملية في العراق بسبب التطور التكنلوجي في وسائل الاتصال والتحول الرقمي في العالم في ميادين الحياة، فمن اجل النهوض بقطاع قضائي حديث ومتطور يواكب هذا التغيير ولتحقيق العدالة بين المواطنين ولتزايد الدعوات بضرورة الانتقال الى عالم اللاورقي سنحاول التعرف على مفهوم رقمنة التقاضي في مجال الدعوى المدنية واهميته.

لهذا سنقوم بتقسيم هذا المبحث على المطلبين الآتيين:

المطلب الاول: تعريف رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية.

المطلب الثاني: اهمية رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية.

المطلب الاول

تعريف رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية

مما لا شك فيه ان تحديد ماهية رقمنة التقاضي في العراق يسهم في توضيح مفهوم رقمنة التقاضي بالتالي يتطلب ذلك تعريفها تعريفا يؤدي الى بيان المعنى اللغوي والاصلاحي له، وهذا ما يتطلب منا تقسيم هذا المطلب الى ثلاث فروع يتناول الفرع الاول تعريف رقمنة التقاضي لغة ، في حين يتناول الفرع الثاني تعريف رقمنة التقاضي اصطلاحا، والفرع الثالث يتناول التعريف التشريعي لرقمنة التقاضي وعلى النحو الاتي:

الفرع الاول: تعريف رقمنة التقاضي لغة

١- تعريف الرقمنة لغة

ان "الرقمنة" مصطلح جديد اختلفت المفاهيم والمقاييس حوله. وثار اختلاف حول تعريف المصطلحات الإنجليزية " Digitalization, Digitization, Digital Transformation"، في بعض المجالات، كان التمييز بينهم واضحاً، بينما ظهر التباس في مجالات أخرى. لعله من الممكن ترجمة Digitization إلى "رقمنة" بوزن "فعلله"؛ أما Digitalization فيمكن ترجمته إلى "ترقيمية" على وزن "تفعيلية"، وخلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، يلحظ انخفاض متوسط استخدام مصطلح "الترقيمية" في حين ازداد استعمال مصطلح "الرقمنة"، ثم تصاعد استخدام مصطلح "التحوُّل الرقمي" في الأعوام الأخيرة .[١]

في حين يرى البعض ان الرقمنة هي ترجمة لكلمة "digitization" وهو مصطلح جديد وله عدة مرادفات باللغة الأجنبية منها: digitizing، computerization، digitalization، scanning وقد تم تُرجمه للغتنا العربية عدة تراجم مثل "الترقيم"، "التمثيل الرقمي"، "الأرشفة الرقمية والإلكترونية". وهو باختصار تحويل المواد سواءً كانت مرئيةً أو مسموعةً أو مقروءةً إلى اشكال رقميةٍ صالحةٍ للتداولِ في الأجهزة الرقمية والإنترنت والتخزينِ في الوسائطِ الحديثة من أقراصٍ صلبة ومرنةٍ وقابلةٍ للنشر على الإنترنت.[٢]

كما عرفت المعاجم اللغوية الرقم والترقيم: تعجيم الكتاب. ورقم الكتاب يرقمه رقما: اعجمه وبينه .وكتاب مرقوم أي قد بينت حروفه بعلاماتها من التنق

[١] - الرقمنة.. إلغاء الحواجز بين البشر وتقنية المعلومات ، مقالة منشورة في مجلة القافلة ارامكو على الموقع الالكتروني htpps;//www.alarabiya.net العربية في يوم الثلاثاء ١ محرم ١٤٤٥ هـ - ١٨ يوليو ٢٠٢٣ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٧/١٨ .

[٢] - محمد ولد امام ، اللغة العربية وتحديات الرقمنة ، مقالة منشورة شبكة النت https://www.aljazeera.net/blogs/٢٠١٩/٩/١ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٧/١٨ ، وبالمعنى نفسه ينظر هارفارد برنس ريفو ، المفاهيم الادارية " الرقمنة" مقالة منشورة https://hbrarabic.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٧/١٨ .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.999

يط وبينه. وقوله عز وجل: كتاب مرقوم، كتاب مكتوب والرقم: ضرب مخطط من الوشي، وقيل من الخز. [١]

٢- تعريف التقاضي لغة

يعني التقاضي: اللجوء إلى المحاكم للوصول إلى تسوية نزاع (قانون) او مناقصة، مزاد- رسو المزاد على مقدّم أفضل، قاضي: (اسم)تقاضي: مصدر تَقَاضَى، تَقَاضِي الْمُتَخَاصِمَيْنِ إِلَى القَاضِي: تَحَاكُمُهُمَا وَتَرَافُعُهُمَا إِلَيْهِ، تَقَاضِي الدَّيْنِ: طَلَبُهُ.[٢] اي [التقاضي]: تقاضاه حقه: أي اقتضاه، وتقاضى الخصمان إلى القاضي: أي تحاكما ، أهلية التقاضي: الصلاحية للادعاء بالحقّ أمام القضاء.[٣] اي هو نزاع بين عدة أطراف يتم تقديمه للمحاكمة وتسويته من قبل السلطة القضائية المختصة. الذي يمكن أن يحدث التقاضي بين شخصين أو أكثر وبين الأفراد أو الكيانات القانونية. يُعرف التقاضي بالعامية باسم التقاضي وعندما يتناقش شخصان قضائيًا ، يُفهم ذلك على أنه تقاضي، ليست كل النزاعات نزاعات، انما فقط النزاعات التي يتم الخلاف فيها في المحكمة هي نزاعات، حيث لا يمكن حلها من قبل الأطراف وديًا، وتستعمل المحاكم كلمة التقاضي عندما تقيس النشاط الإجرائي في القضايا المراد حلها. [٤]

نخلص مما تقدم ان معاجم لغتنا العربية الجميلة والقيمة قد تصدت لمصطلحي الرقمنة والتقاضي لان إشعاعَها الحضاري والثقافيَّ التاريخي يعد كلغة أولى للعلوم والمعارف.

الفرع الثاني: تعريف رقمنة التقاضي اصطلاحا:

يقصد بالتقاضي الإلكتروني " عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علماً بما تم بشأن هذه المستندات ".[٥]

كما عرفها البعض من الفقه " إن التقاضي الالكتروني هو الانتقال من تقديم الخدمات والمعاملات والتقاضي من الشكل التقليدي العادي إلى الشكل الالكتروني عبر وسائل سمعية بصرية من خلال شبكة الانترنت ان المفهوم والمقصود من هذا المصطلح هو تشبيك وتكامل كافة الأجهزة القضائية، والأجهزة والهيئات المعاونة له، من أقسام الشرطة ونيابات ومحضرين ومحاكم وجهات الخبرة والتنفيذ، وغيرها في إطار تفاعلي واحد، وهو ما يستلزم أتمتة عمل كل كيان وإدارة ودائرة ومحكمة قضائية وربطهم عبر الوسائل الالكترونية. [٦] اي انها عملية" تحويل الاتصال الكتابي والشفهي والسماعي والمرئي الى رسائل الكترونية رقمية يفهمها الجميع ويمكن حفظها واسترجاعها بسرعة ويسر ". [٧]

وقد أطلق عليها البعض من الفقه التقاضي عن بعد، الذي هو نظام قضائي معلوماتي يتم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الالكترونية بوساطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الانترنت وعبر البريد الالكتروني لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الأحكام الكترونيا. هذا يعني ان التقاضي الكتروني هو" عملية نقل المستندات الكترونيا الى المحكمة عبر البريد الكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص واصدار قرار بشأنها بالقبول او الرفض وارسال اشعار الى المتقاضي يخبره بشأن هذه المستندات، والبت في الدعوى واصدار الحكم الكترونيا". [٨]

كما قدم البعض من الفقه تعريفا اخرا للتقاضي الالكتروني بانه" سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الاجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام او انظمة معلوماتية قضائية متكاملة الاطراف والوسائل تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنيت) وبرامج الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل فيها ، وتنفيذ الاحكام فيها بغية الوصول لفصل سريع في الدعاوى والتسهيل على المتقاضين ".[٩]

كما يعنى بالتقاضي الكتروني " عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص المستندات بواسطة الموظف المختص واصدار قرار بشأنها بالقبول او الرفض وارسال اشعار الى المتقاضين يفيده علما بما تم بشأن هذه المستندات ".[١٠]

[١] - الامام العلامة ابن منظور ، لسان العرب ،الطبعة الاولى ، دار احياء التراث العربي ، ١٩٨٨ ،ص ص ٢٩١،٢٩٠ .

[٢] - معجم المعاني الجامع ، منشور على شبكة النت، https://www.almaany.com/ar/dict/ar- تاريخ الزيارة ١٤/ ٨/ ٢٠٢٣ . وبالمعنى نفسه ينظر معجم الغني ، المنشور على شبكة النت- https://www.arabdict.com/ تاريخ الزيارة ١٤/ ٨/ ٢٠٢٣ .، جذر قصي ، معنى تقاضي في قاموس معاجم اللغة https://www.maajim.com/dictionary تاريخ الزيارة ١٥/٨/٢٠٢٣ .

[٣] - شمس العلوم-نشوان بن سعيد الحميري-توفي: ٥٧٣هـ/١١٧٧م، https://www.almougem.com/searchlka تاريخ الزيارة ١٥/٨/٢٠٢٣ .

[٤] - إيلينا تروجيلو ، " التقاضي – ما هو، تعريفه ومفهومه " مقالة سمنشورة على النت https://www.economyinarabic.com تاريخ الزيارة ١٤/ ٨/ ٢٠٢٣ .س

[٥] - د. خالد ممدوح ابراهيم ، التقاضي الإلكتروني ، مقالة منشورة على شبكة الانترنت https://kenanaonline.com/users/KhaledMamdouh/posts/٧٩٣٤٤ تاريخ الزيارة ١٩/٨/٢٠٢٣ .

[٦] - محمد الحجازي ، التقاضي الالكتروني .. بين الواقع والاحلام ، مقالة منشورة على شبكة النت https://ae.linkedin.com/ تاريخ الزيارة ١٥/٨/٢٠٢٣ .

[٧]- https:// www com. Almasryalyoum. تاريخ الزيارة ١٤/تموز/٢٠٢٣ ، وبالمعنى نفسه ينظر محمد زهران ، الرقمنة وتحدياتها ، مقالة منشورة على شبكة النت<https://www.shorouknews.com تاريخ الزيارة ١٨/٧/٢٠٢٣ .

[٨]- نصيف جاسم محمد الكرعاوي وهادي حسين عبدالله الكعبي ، مفهوم التقاضي عن بعد ، بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٨ ، العدد١ ، العراق ٢٠١٦ ، ص ٢٧٢ .

[٩] - محمد محمود ، التقاضي الالكتروني الجزائي في الاردن ، بحث منشور https://jordan-lawyer.com/٢٠٢٣/٠٥/١١/- تاريخ الزيارة ١٩/ ٨/ ٢٠٢٣ .

[١٠] - د. أشرف جودة محمد محمود ، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر ، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية ، جامعة الازهر ، المجلد ٣٥ ، الجزء ٣ ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٨ . وبالمعنى نفسه ينظر محمد محمود ، التقاضي الالكتروني الجزائي في الاردن ، بحث منشور https://jordan-lawyer.com/٢٠٢٣/٠٥/١١ تاريخ الزيارة ١٩/٨/٢٠٢٣.، د. ايمان بنت محمد بن عبد الله القثامي ، التقاضي عن بعد " دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي " ، مجلة علوم الشريعة والدراسات الاسلامية ، العدد٨٤ ، سنة ٢٠٢١ س، ص ٩٨٠ .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.999

وعرفه آخر "بأنه توفير نظام معلومات كامل مؤمن ومقنن متصل بشبكة الانترنت يمكن من خلاله للمحكمة المختصة من قضاة بنظر الدعوى ولأطراف الدعوى والنيابة العامة إجراء تصرفات ذات أثر قانوني يمكن إثبات صحته كوصول الدعوى وتسجيلها وإيداعها والاطلاع عليها من خلال أشخاص معروفين بموجب تخويل لهم بهذه التصرفات".(١)

كما يمكننا تعريف "الرقمنة" بأنها تمثيل البيانات التناظرية (الموجودة في المستندات، والرسومات، والميكروفيلم، والصور الفوتوغرافية، والإشارات الإلكترونية والصوتية، والسجلات الصحية، والمواقع، وبطاقات الهوية، والبيانات الحكومية والبنكية) في سلسلة رقمية من "البِتّات" والبايتات"، لمعالجتها بالخوارزميات الحاسوبية في سهولة وفاعلية.(٢)

و"الرقمنة" هي أيضاً استعمال التقنيات الرقمية في تغيير نماذج الأعمال والعمليات وتوفير فرص جديدة لتوليد الثروة وللتنمية المستدامة. وعليه ينظر إلى "الرقمنة" بأنها أيضاً " تحويل العمليات إلى نسخ رقمية وإلغاء الحواجز بين البشر وتقنية المعلومات والاتصالات باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحقيق مردود اقتصادي واجتماعي بفاعلية وإنتاجية أعلى".(٣)

وعرفه البعض الآخر" بأنه نظام قضائي معلوماتي جديد تم بموجبه تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الانترنت وعبر البريد الإلكتروني، لغرض سرعة الفصل في الدعاوي وتسهيل إجراءاتها على التقاضي وتنفيذ الأحكام إلكترونياً".(٤)

عليه يتضح لنا وجود فرق واضح بين مصطلح الرقمنة والتحول الرقمي فالأول يهتم في تحويل المعلومات والوثائق الى صورة يمكن لأجهزة الحاسوب التعامل معها، اما الثاني فانه يهتم في دمج التكنلوجيا الرقمية في مجالات الاعمال كافة، مما ينتج عنه تغييرات اساسية في الوسيلة الت تعمل بها تلك الاعمال التجارية.(٥)

هذا يعني إن المتقاضي أو المحامي عند رغبته في إقامة الدعوى في طريقة إلكترونية سوف يرسل صحيفة الدعوى عبر البريد الإلكتروني من خلال موقع إلكتروني مخصص لذلك الغرض، هذا الموقع متاح أربعة وعشرون ساعة يومياً لمدة سبعة أيام في الأسبوع، حيث تستلم هذه المستندات بمعرفة الشركة القائمة علي إدارة هذا الموقع ثم تقوم بإرساله إلى المحكمة المختصة، اذ يتسلمه الموظف المختص بقلم كتاب المحكمة حيث يقوم بفحص المستندات ثم يقرر قبول هذه المستندات أو عدم قبولها ويرسل للمتقاضي رسالة إلكترونية يعُلمه فيها باستلام مستنداته والقرار الصادر بشأنها.(٦)

نخلص مما تقدم ان مصطلح التقاضي الالكتروني ارتبط ظهوره بظهور وسائل التطور التكنلوجي مثل شبكة النت، حيث يعد التقاضي عن بعد من اهم تطبيقات التطور العلمي والتقني في مجال العدالة على اعتبار ان ادخال الرقمنة لهذا المرفق له تدور بارز ومهم في تبسيط الاجراءات القضائية وجودتها، وسرعة تقديمها كما يحفظ المعلومات ويؤمن سلامتها رقميا من التزوير او تغيير مضمونها.

الفرع الثالث: تعريف رقمنة التقاضي تشريعا:

نتيجة التطور التكنولوجي الحاصل في المجتمع كان لابد للقانون أن يتفاعل مع هذا التغيير ويتماشى معه لاستيعاب هذه التقنية الجديدة وينص عليه وعلى النحو الاتي:-

اقر المشرع الجزائري في القانون رقم ١٥ -٠٣ المتعلق بعصرنة العدالة بعنوان المحاكمة المرئية عن بعد والذي احتوى على ١٦ مادة، صراحة على فكرة التقاضي الالكتروني وتطبيقه في العمل القضائي من خلال التبليغ الالكتروني وارسال المحررات القضائية بالشكل الالكتروني وقد اقر بسماع الاطراف واستجوابهم عن طريق المحادثة المرئية عن بعد في حالة بعد المسافة او تطلب سير العدالة ذلك, (٧) الا انه لم يتم العمل بهذه التقنية الا في عام ٢٠٢٠ كوسيلة حتمية فرضها وباء كورونا لاستمرار النشاط القضائي ، عليه تم تفعيل نظام التقاضي الالكتروني بموجب الامر رقم ٢٠-٤٠ المتضمن تعديل قانون الاجراءات الجزائية (٨) وقد بلغ عدد المحاكمات المرئية خلال السنة الاولى من انطلاقها ١٥٣ محاكمة وكان اولى الصور التي ظهرت للتقاضي الالكتروني كان يوم ٧/ اكتوبر / ٢٠١٥ بمحكمة القليعة عن قسم الجنح برئاسة القاضي بن بوزة عبد الرؤوف.(٩) اما المملكة العربية السعودية فقد اهتم المشرع بنظام التعاملات

- علا ضيف الله الغامدي ، التقاضي الإلكتروني لتطوير فض منازعات إجراءات الإفلاس ، بحث منشور في مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة ، العدد٤٨ ، ٢٠٢١ ، ص٧٩ وبالمعنى نفسه ينظر د. خالد ممدوح ابراهيم ، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠١٠ ، ص٥٧ .

[١]- د. أبو بكر سلطان احمد، الرقمنة ..الغاء الحواجز بين البشر وتقنية المعلومات ، مقالة منشورة على شبكة الانترنت https://www.alarabiya.net/qafilah/٢٠١٩/١١/١٨/ تاريخ الزيارة ٦/ ٨/ ٢٠٢٣ ، وبالمعنى نفسه ينظر محمد فتحي عبد الهادي ، رقمنة الدوريات العربية مشروع رقمية الدوريات بدار الكتب المصرية نموذجا ، مجلة فهد الوطنية ، المجلد ١٧، عدد ٢ ، ٢٠١١، ص ٢- ٣ .

[٣] مبادرة مشروع رقمنة الثروة العقارية الرياض السعودية ، https://www.sa.linkedin.com. تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٧/١٨ .

[٤] - د. عمر لطيف العبيدي. التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق دراسة مقارنه. مجلة جامعة تكريت للحقوق.٢٠١٧.ص٥١٣. ، وبالمعنى نفسه ينظر خشاب بدرة، التقاضي الالكتروني ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج عريريج ، ٢٠٢١-٢٠٢٢ ص ١١، يوسفي مباركة ، حنان عكوش ، التقاضي الالكتروني في الجزائر ، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، المجلد ١٥،عدد١ ، ٢٠٢٢ ،ص ٥٤٦،٥٤٥ .

[٥] - زروقي زوليخة ومحي الدين عواطف ، دور الرقمنة في حماية الثروة العقارية ، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد١، المجلد ٥، سنة ٢٠٢٢ ، ص ٥٢١ .

[٦] - د. خالد ممدوح ابراهيم ، التقاضي الالكتروني ، المصدر السابق . ص٥٧

[٧] - ينظر نص المادتين " ٩،١٤" من قانون عصرنة العدالة في الجزائر رقم ١٥-٠٣ لسنة ٢٠١٥ .

[٨] - غربي صورية ، نظام التقاضي الالكتروني في القانون الجزائري ، ص ٩ , بحث منشور على الموقع https;//www.asjp .cerist.dz .

[٩] - غربي صورية ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.999

الالكترونية، واصدر مرسوما ملكيا اكد على حجية التوقيع الالكتروني والزاميته مثل التوقيع الخطي وكدليل للإثبات بعد استيفاء الشروط القانونية وكذلك بحجية الكتابة الالكترونية.[١]

اتخذت المملكة بعض الخطوات في سبيل تطبيق نظام التقاضي الالكتروني، تعد محكمة جدة اول محكمة تعمل في المملكة بنظام التقاضي الالكتروني الشامل ابتدأ من التسجيل الالكتروني للدعوى القضائية واجراء الاعلان الالكتروني وانتهاء بإصدار القرار القضائي. اذ تقوم باستلام عريضة الدعوى من خلال المدعي الى موقع المحكمة لتسجيلها الكترونيا، ثم تتوالى سير اجراءات التقاضي في المحكمة الكترونيا الى ان تنتهي في اصدار القرار في اخر جلسة. اما في مجال القضاء الاداري فقد تم إطلاق البوابة الالكترونية لديوان المظالم الذي يقدم العديد من الخدمات الالكترونية مثل" نافذة المعرفة" وهي قاعدة بيانات تحتوي على الانظمة واللوائح والقرارات التي يحتاجها القضاة والمحامين والخصوم للاعتماد عليها في الدعاوى المنظورة او الاستفادة منها اثناء المرافعة وربطها بالسوابق والمبادئ القضائية في الديوان. [٢] انطلاقا من قيادة "وزارة العدل"، حراك التطوير في قطاعاتها العدلية إدارياً، وفي تطوير الهيكلة العامة فيما يساعد ذلك المحاكم على أداء عملها في جودة وكفاءة عالية، إن استخدام الوزارة لأحدث التقنيات التكنولوجية بات جلياً في خدماتها، مثل "التقاضي الإلكتروني"، الذي أحدث طفرة عدلية ونقلة حضارية للقضاء السعودي الذي سيوفر بيئة عادلة وه وإيجابية في جعل المملكة بيئة جاذبة للأشخاص ذوي الكفاءة والمهارة وجذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يساعد في تخفيف تكاليف المرافعات من تنقل أو سفر من مكان إلى آخر.[٣]

في ديسمبر من عام ٢٠٢٢ أعلنت وزارة العدل في مصر إطلاق منصة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية بالتعاون مع شركتي "مايكروسوفت مصر" و"لينك ديفيلوبمنت" وذكر وزير العدل عمر مروان خلال احتفالية الإطلاق أن المشروع نواة لتعميم إجراءات التقاضي عن بعد، حيث يمكّن المشروع المحامين من إيداع صحيفة الدعوى عن بعد وسداد رسومها ومصاريفها باستخدام بطاقات الائتمان أو أي وسيلة دفع أخرى وتوقيع الصحيفة بالتوقيع الإلكتروني، وذلك بعد التسجيل المسبق في السجل الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية، والمُنشأ منذ عام ٢٠١٩ بعد صدور تعديلات قانون المحاكم الاقتصادية بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩. [٤]

لابد من الاشارة الى تدخل المشرع المصري وأصدر قانون التوقيع الإلكتروني لسنه ٢٠٠٤ ولائحته التنفيذية. وفيه ساوي هذا القانون الصادر سنة ٢٠٠٤ المتعلق بالتوقيع الإلكتروني من حيث الحجية في الإثبات أمام القضاء بين التوقيع الإلكتروني والتوقيع اليدوي ، ذلك في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية. [٥]

اما في الامارات فأنها أصدرت تشريعات متعددة تفصح عن إرادة حقيقية من جانب المشرع الإماراتي للأخذ بنظام التقاضي الإلكتروني، ومنها القانون الإماراتي المتعلق باستخدام تقنية الاتصال الرقمي في الإجراءات الجزائية،[٦] والمرسوم بقانون اتحادي المتعلق بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية والقرار الوزاري المتعلق بتعديل الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بُعد في الإجراءات الجزائية [٧] إضافة إلى القرار الوزاري المتعلق في الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بُعد في الإجراءات المدنية، وهي تشريعات أدت إلى تقديم الخدمات العدلية القضائية بإجراءات ميسرة.[٨] هذا يعني أن دولة الإمارات كانت سبّاقة بوجود التشريعات، التي تسمح للمحاكم باستخدام تقنية الفيديو والتحدث عن بُعد للفصل في النزاعات والدعاوى. كما واصلت دعم التقاضي عن بُعد باستحداث تشريعات جديدة؛ تساعد على استخدام التقنية في الجهاز القضائي؛ لتسهيل الوصول إلى العدالة الناجزة التي تحقيق أهداف تصب في الحد من انتشار الأوبئة، وتخفيف العبء على أماكن الاحتجاز، وتسهيل إجراءات الوقاية داخلها. كما انها تخفيف عبء العمل أمام المحاكم والنيابات ومن ثم الاقتصاد في الإنفاق، ما يتيح تحسين المستوى الاقتصادي في مجالات أخرى. [٩]

اما مجلس القضاء في العراق فانه في عام ٢٠٠٨ وفر للمتقاضين خدمة الاستعلام عن بعد وذلك من خلال نظام البريد الالكتروني الذي استخدم اول مرة في محكمة الكاظمية وذلك بالتزامن مع افتتاح عدد اضافي من دور العدالة في العراق واعتماد التكنلوجيا الحديثة في مجال ادارة القضاء. ثم بعدها أعلن المجلس عن إطلاق مشروع الدعوى المدنية الالكترونية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والذي تم تطبيقه بشكل تجريبي في محاكم بغداد والبصرة، ويعد هذا المشروع خطوة مفصلية في طريق تحديث اساليب العمل

١ - ينظر المواد " ١/٥، ٩، ١٤، ١٣/١ " من نظام المعاملات الالكترونية السعودي رقم ٨م في ١٤٢٨/٣/٨ ه .

٢ - محمد محمود ، التقاضي الالكتروني الجزائي في الاردن ، بحث منشور تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/١٩. ، وبالمعنى https://jordan-lawyer.com/٢٠٢٣/٠٥/١١ نفسه ينظر د. عبد المؤمن شجاع الدين، التقاضي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن، مقالة منشورة سنة ٢٠٢٠ في شبكة الانترنت https://www.facebook.com/٣/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣ .

٣ - حازم بن حسين ، «التقاضي الإلكتروني».. الجودة في التعامل مع القضايا «عن بعد» مقالة منشورة في شبكة الانترنت https://www.alriyadh.com/١٨٣٠٥١٥ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/٢١ .

٤ - تقرير بالتوصيات الصادرة عن مائدة مستديرة عقدتها وحدة أبحاث القانون والمجتمع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في ديسمبر ٢٠٢١ ،حول رقمنة منظومة التقاضي وعقد الجلسات عن بعد: توصيات للتطوير ومراعاة الضمانات الدستورية، منشور على شبكة الانترنت https://manshurat.org/node/٧٥٠٥١ تاريخ الزيارة ١٩/ ٨/ ٢٠٢٣ .

٥ - المادتين " ١٤،١٥"من قانون التوقيع الالكتروني وانشاء هيئة صناعة تكنلوجيا المعلومات المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ .

٦ - ينظر القانون الإماراتي رقم (٥) لسنة ٢٠١٧.

٧ -ينظر والمرسوم بقانون اتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠١٧، بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية والقرار الوزاري رقم (٢٥٩) لسنة ٢٠١٩.

٨ - ينظر القرار الوزاري في الامارات رقم (٢٦٠) لسنة ٢٠١٩ .

٩ - التقاضي الإلكتروني. سمة أساسية لمحاكمات المستقبل بعد توجيه محمد بن راشد بتحويل ٨٠٪ من جلسات المحاكم عن بُعد، مقالة منشورة في شبكة النت https://www.moj.gov.ae/ar/media- تاريخ الزيارة ٢١ /٢٠٢٣/٨ ، وبالمعنى نفسه ينظر عبدالله المرزوقي، التقاضي الإلكتروني (التقاضي الذكي) والكترونية التقاضي (القضاء الذكي) دراسة مقارنة لتشريع دولة الإمارات العربية المتحدة مع بعض الأنظمة العربية والأجنبية، بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، مجلد ١٨ ، العدد ٢، ٢٠٢١ ، ص ٢٤٢- ٢٤٣ .، د. عبد المؤمن شجاع الدين، التقاضي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن، مقالة منشورة سنة ٢٠٢٠ في شبكة النت https://www.facebook.com/٣/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.999

في المحاكم واجهزة القضاء الاخرى، ويقوم هذا المشروع على نظام نموذجي لسير الدعوى ابتداء من تسجيلها ومرورا بجلسات المرافعة فيها والقرارات العادية التي تؤخذ من قبل القاضي خلال سير الدعوى وانتهاء بالحكم النهائي وتوثيق هذا الحكم وفقا لأحدث الاساليب الالكترونية. وقد ساعد برنامج الامم المتحدة الانمائي العراق على اطلاق هذا المشروع من خلال تزويده بالأجهزة الالكترونية اللازمة وتدريب الكوادر العراقية الادارية والقضائية والفنية على التعامل مع هذا النظام الالكتروني المتطور، وسيوفر هذا النظام خدمات كثيرة للعاملين بالمجال القضائي وللمواطنين بالإضافة الى المحامين وسيخلق الشفافية بالدعاوى القضائية ويقلل من الازدحام على المحاكم وينظم العمل فيها ويوفر احصائيات دقيقة عن عمل هذه المحاكم وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه الاحصائيات في بناء استراتيجيات وخطط مستقبلية لتطوير العمل القضائي بالعراق) التقاضي عن بعد[١] .وانسجاما مع هذا التطور صدر في العراق سنة ٢٠١٢ اول قانون يتعلق بالتوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية احتوى على ٢٩ مادة موزعة على ثلاث فصول، وقد عرف التوقيع الالكتروني و اقر بصحته او بحجيته في الاثبات حاله حال التوقيع التقليدي " الخطي " في المعاملات الادارية والتجارية والمدنية. [٢]

وقد حصلت شركة فاترايز سوليو شنز على ترخيص رقم ٧/ ١٧٨٤ سنة ٢٠١٨ لتقديم خدمات التوقيع الالكتروني في العراق مع وزارة الاتصالات – الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات تنفيذا لقانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢. [٣]

نخلص مما تقدم الى القول ان التقدم العلمي الحاصل في مجال تقنية المعلوماتية والاتصالات الحديثة قد فرض واقع جديد يلزم مواكبته عبر تشريعات قانونية توضح اليات التعامل معها في العديد من الدول العربية، بالفعل صدرت فيها قوانين تتعلق بالتوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية وقد نصت صراحة على حجيته هذا التوقيع والزاميته مثل التوقيع الخطي، الا انها لا تعرف رقمنة التقاضي او التقاضي الالكتروني او التقاضي عن بعد.

اما العراق فانه نلفت نظر المشرع الى اهمية سن قانون تحت اسم " رقمنة التقاضي في العراق" او رقمنة العدالة في العراق "، كما ندعو السلطة التنفيذية الى اهمية وضع استراتيجية للتحول الى النظام الرقمي في هذا المجال.

المطلب الثاني

اهمية رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية

لقد تولد عن ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العديد من التطبيقات التي أثرت بدرجة كبيرة على عدد من أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي، كان من أهمها ظهور التجارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية والتعليم عن بعد، وكان من أثارها أيضاً التقاضي الإلكتروني أو رفع الدعاوى عن بعد، هذا يعني ان رقمنة التقاضي يؤدي الى النظر للدعوى من منظور تنمية معلوماتية شاملة للمرفق القضائي والذي له فوائد كثيرة تتمثل في:-

١. تظهر أهمية التقاضي الإلكتروني في انه يعد حل ناجح في تجنب الكثير من المعوقات و المشكلات المرتبطة في المعنى التقليدي للتقاضي، ذلك ان مرفق القضاء، الذي هو احدى المؤسسات الحكومية التي تقدم خدماتها الى المواطنين تتأثر بالظروف التي تمر بها الدولة مثل انتشار فايروس كورونا الذي اثر بشكل مباشر او غير مباشر على مجالات الحياة كافة حيث أعاق انقطاع المحاكم للنظر في القضية حقوق المتقاضين و خصومهم، و نتيجة لذلك تأثرت المصالح سلبا، و في ذات السياق تأثر عمل المحاكم بتراكم الدعاوى والمشاكل القانونية المتعلقة بالطعون في الأحكام القضائية و غيرها. هنا تبرز أهمية مفهوم التقاضي الإلكتروني، وتوفير متطلباته كضرورة ملحة ومهمة في عصر السرعة والتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم. [٤]

٢. ان تطبيق التقاضي الالكتروني يؤدي الى تجويد الخدمات القضائية ،لأنه يؤدي الى تبسيط الإجراءات وسرعة الفصل في القضايا، كما تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية الإدارة الالكترونية.[٥] بالتالي تحقيق العدالة الناجزة.

٣. يعد نظام التقاضي الإلكتروني آلية فعالة في التغيير والرفع من مستوى المنظومة القضائية، بوصفه تنمية معلوماتية شاملة للمرفق القضائي بما تتضمنه من بيئة عمل واسعة متعددة الأطراف، المحامين، القضاة.[٦] والخبراء والموظفين.

٤. تكمن أهمية التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية في توفير الوقت والجهد على القضاة والمحامين والمتقاضين، وتمكنهم من التعرف على

[١] - د. عبد المؤمن شجاع الدين، التقاضي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن، مقالة منشورة سنة ٢٠٢٠ في شبكة النت٣/https://www.facebook.com/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣ .

[٢] - ينظر المادتين " ٤،٥" من القانون العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ المتعلق بالتوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية .

[٣] - خدمات التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية في العراق منشورة على شبكة النتhttps// www. Vanrise. Com. iq تاريخ الزيارة ٢١ /٢٠٢٣/٨.

[٤] - نبأ محمد عبد احمد ولؤي عبد الحق اسماعيل ، اهمية التقاضي الالكتروني في إطار تأثير جائحة كرونا على سير الدعوى ، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، عدد خاص ، الديوانية ، العراق ، ص ٣١٨ . ، وبالمعنى نفسه ينظر يوسفي مباركة ، حنان عكوش ، التقاضي الالكتروني في الجزائر ، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، المجلد ١٥،عدد١ ، ٢٠٢٢ ، ص ٥٤٦-٥٤٨ .

[٥] - بن دابا عبد الكمال ، دور التقاضي الالكتروني في جودة الخدمات القضائية، بحث منشور في المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد ١ ، العدد٦ ، ٢٠٢٢ ص ٢٧٢ ، وبالمعنى نفسه ينظر مخال الدين عثمان جمان ومحمود علي العمري ، التقاضي الإلكتروني من خلال رفع الدعوى الإلكترونية، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد ٦ ، العدد١٠ سنة ٢٠٢٢ ،ص ١٢٧ .

[٦] - نصيرة لوني، التقاضي الالكتروني في الجزائر ، بحث منشور في مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد١ ، الجزائر ، ٢٠٢١ ، ص ٢٦٣ ، وبالمعنى نفسه ينظر .عبد المؤمن شجاع الدين، التقاضي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن، مقالة منشورة سنة ٢٠٢٠ في شبكة النت٣/https://www.facebook.com/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.999

القرارات الصادرة، والاطلاع على ملفات القضايا ومحتوياتها واختصار الآجال التي تطالب للاطلاع، حيث يمكن لهم الدخول إلى الموقع الإلكتروني للمحكمة والتعرف على الأحكام والقرارات وسير الجلسات.[١]

٥. سهولة الاطلاع على ملف الدعوى عن بعد، و إمكانية تبادل المذكرات عن بعد و تقديم الطلبات بذات الوقت دون تأجيل الدعوى لأكثر من اجل، بالإضافة إلى التخلص من الإعمال الروتينية كالتحرك لأكثر من جهة لإيداع الدعوى و تسجيلها و تسديد رسومها بإحدى وسائل الدفع الالكترونية و إجراءات التبليغ و سهولة الانتقال و توفير الوقت، لأنه لا حاجة للذهاب إلى مقر المحكمة للاطلاع على قرار المحكمة أو الحكم الصادر في الدعوة، و لا حاجة للسفر لحضور الجلسات، مع إمكانية إرسال ملف الدعوى بشكل فوري من محاكم الدرجة الأولى إلى محاكم الدرجة الثانية، أو عند إرسالها إلى مكاتب الخبراء أو الطب العدلي، مع ضمان حق الخصوم بان ما قرره الخصم أو الشاهد تم إثباته بمحاضر الجلسات و السجلات، و تحقيق الشفافية في التعامل مع الدعوى، و سهولة حفظ القضايا و السرعة في تداول الملفات، مع توفير النفقات و الجهد و الوقت في عملية انتقال المبلغ إلى موطن المدعى عليه.[٢]

٦. ان رقمنة التقاضي تساعد على التخلص من عيوب التي يتضمنها نظام الدعاوى الورقية التقليدية القائم حاليا، منها صعوبة الاطلاع على الدعاوى من قبل الخصوم، وصعوبة تبادل المذكرات، وصعوبة إرسال الدعوى، إمكانية التلاعب في المستند الورقي المرفق مع الدعوى سهولة إتلافه وصعوبة استرجاعه، وسهولة تعرض المستند للسرقة، مع تأثير عوامل الزمن باستهلاكه وإتلافه نتيجة الأساليب المتخلفة في عمليتي الخزن والنقل داخل المحاكم. عليه فان إحلال المحررات الالكترونية بدلا من المستندات الورقية عبر شبكة الانترنت يؤدي الى السرعة في انجاز إجراءات التقاضي، بالإضافة إلى توفر الوقت والجهد والتكلفة لأنه يتفادى عيوب الخطوط اليدوية على المستندات الورقية وصعوبة قراءتها ولاسيما من جانب الكتبة، بالتالي يكون النظام القضائي قد حقق نقلة نوعية في مواكبة التطورات التشريعية واستغلال وسائل التقنية العلمية الحديثة في تحقيق أهداف القضاء. [٣] ومن ثم الارتقاء بمستوى أداء المحاكم القضائية لان نظام المحكمة الإلكترونية يسهل المحافظة على أمن وسرية تداول ملفات الدعوى القضائية حيث أن الحوسبة القضائية تجعل سجلات المحكمة أكثر أماناً وتحمي المستندات والوثائق من أي تغيير أو تحوير فيها. [٤]

٧. ان رقمنة التقاضي تقدم نوع من التكنولوجيا التي يسمح فيها للمحامين والمتقاضين في تقديم المستندات القانونية في طريقة إلكترونية وفق منظومة متكاملة، كما يؤدي إلى التقليل من تكلفة رسوم التقاضي المبالغ فيها، والتخلص من الكميات الهائلة من الأوراق والمستندات المرتبطة بالقضية التي تمتلئ بها قاعات وغرف المحكمة ، كما يسمح للمحاكم بأداء وظيفتها بطريقة أكثر فاعلية، من خلال إمكانية استلام المستندات في أي وقت يومياً حتى في أيام الإجازات والعطلات الرسمية طوال ٢٤ ساعة من أي مكان عبر شبكة الإنترنت.[٥] هذا يعني ان تحسين بيئة العمل الخاصة بالعاملين في المحكمة لان حوسبة التقاضي تساعد في التخلص من الأرشيف القضائي الورقي الضخم واستبداله في أرشفة إلكترونيه بسيطة به، باستعمال أقراص مدمجة ونسخ احتياطية منها تتسع للمعلومات جميعاً، ولا تشغل إلا حيزا مكانياً بسيطاً بدلاً من المستودعات الضخمة التي تشغل أماكن واسعة.[٦]

٨. الإسهام في الرقابة والتطوير للمحاكم: اذ تُتيح سرعة البحث وسهولته والاستعلام عن المعلومات وتحليل البيانات وإعداد الإحصاءات والتقارير، وإمكانية اقتراح تعديلات في الأنظمة والقوانين بناءً على تحليل المعلومات، فضلا عن التتبع اللحظي لخط سير الدعوى و التقارير الدورية والمستمرة والمفصلة، تسهم في زيادة فعالية الأجهزة الرقابية القضائية في العمل القضائي وموظفي هذا النظام، الامر الذي يعزز ثقة المواطن والمستثمر الأجنبي بالقضاء الوطني، فيما يخص سرعة الفصل بالدعاوى واعتماد أساليب العمل الحديثة والشفافية، واستخدام سياسات الإفصاح عن المعلومات.[٧]

٩. ان الاتصال الإلكتروني بين المحكمة الإلكترونية وهيئة المحامين يسمح للمحكمة معرفة ما إذا كانت عضوية المحامي مقيده وسارية أو معلقه

[١] - نفس المصدر السابق ، ص ٢٦٣ ، وبالمعنى نفسه ينظر عبد المؤمن شجاع الدين، التقاضي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن، مقالة منشورة سنة ٢٠٢٠ في شبكة النت٣/https://www.facebook.com/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣، ، خشاب بدرة، التقاضي الالكتروني ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج عريريج ، ٢٠٢١-٢٠٢٢ ص ١٥.

[٢] - هادي حسين عبد علي الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي ، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته ، مقالة منشورة في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد ٨ ، العدد١ ، جامعة بابل ، العراق ، ٢٠١٦ ، ص ٢٧٧ ، وبالمعنى نفسه ينظر علا ضيف الله الغامدي ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .

[٣]- المصدر السابق نفسه ، ص ٢٧٧ ، ٢٧٢.

[٤] - د. علا ضيف الله الغامدي ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

[٥] - خالد ممدوح ابراهيم ، التقاضي الالكتروني ، المصدر السابق المنشور على الرابط نفسه .

[٦] - د. علا ضيف الله الغامدي ، مصدر سابق ، ص ٨٨ .

[٧] - علا ضيف الله الغامدي ، المصدر السابق ، ص٨٨ .، وبالمعنى نفسه ينظر .عبد المؤمن شجاع الدين، التقاضي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن، مقالة منشورة سنة ٢٠٢٠ في شبكة النت٣/https://www.facebook.com/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣. ، خشاب بدرة، التقاضي الالكتروني ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج عريريج ، ٢٠٢١-٢٠٢٢ ص ١٦ .

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.999

لارتكابه مخالفات، أو قد أُلغيت عضويته من هيئة المحامين؛ لأنه احيانا يباشر بعض المحامين إجراءات الدعوى القضائية التقليدية بعد إلغاء عضويتهم أو إيقافها في هيئة المحامين وهذا ما يؤدي إلى زعزعة الثقة بين الخصوم ووكلائهم.[١]

١٠. تعد رقمنة التقاضي وسيلة مهمة لمعالجة ومكافحة الفساد، الذي يعد هدفا مشتركا تسعى الى تحقيقه معظم الدول، لان الفساد أصبح عائقا امام تقدم الوطن وازدهاره، حيث يسبب الفقر وينتهك حقوق الانسان وقيم العدالة والاخلاق ويضعف الديمقراطية، ويلحق الضرر في البيئة والصحة العامة، ويعوق النمو الاقتصادي، بالتالي يعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون الى الخطر. فالعدالة الرقمية تؤدي الى معالجة الفساد لأنها تقلل وتحد من اشكاله وصوره كما تحول دون دفع الرشوة، الامر الذي يحفز طريق الوصول الى العدالة السريعة اذ تصدر الاحكام بشكل منسجم مع متطلبات العدالة وتحقيق غايتها المرجوة وهي ايصال كل ذي حق الى حقه.[٢]

هكذا نخلص الى القول إن رقمنة التقاضي، مهمة لأنها تؤدي الى تطبيق الحوكمة، التي سيؤدي تفعيلها إلى رفع درجة تنظيم القطاع القضائي ، وإخضاعه بسهولة أكبر للإصلاحات اللازمة، والقضاء على جميع أشكال التشوهات الكامنة فيه، بالتالي تحقيق الجودة في الخدمة المقدمة للمتقاضين من خلال تبسيط اجراءات التقاضي والتقليل من الازدحام الذي يحصل في المحاكم واختصار الوقت، التي تؤدي الى زيادة انتاجية العاملين وتحسين ادائهم، وامكانية ربط المعلومات بين المحاكم وسرعة توفير المعلومات التي تخدم ادارة المحكمة، كما ان وجود منصة رقمية للتقاضي سوف يسهم بدرجة كبيرة في تعزيز الموثوقية والشفافية في القضاء العراقي، بالتالي رفع مكانة الدولة وسمعتها دوليا. خاصة بعد انتشار استخدام الرقمنة في مجال التقاضي عالميا.[٣] التي اصبحت مقياس لرقي وتقدم الدول وتحقيق التنمية المستدامة .على ان ذلك يفرض على الدولة توفير متطلبات ذلك التحول نحو الرقمنة مثل شبكة النت ذات نوعية وسرعة عالية ، والبنية التحتية لها مثل " العنصر البشري"، والمكان والادوات والاجهزة اللازمة لذلك، وبيئة امنة عبر إطار تشريعي ينظم ذلك وبما يحقق الثقة والفاعلية في نظام التقاضي الالكتروني.

[١] - المصدر السابق نفسه ، ص٨٩ . ، ، خشاب بدرة، التقاضي الالكتروني ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج عريريج ، ٢٠٢١-٢٠٢٢ ص ١٦ .

[٢] - رشا الياس ، العدالة الرقمية ضرورة حتمية لنظام تقاض أكثر فعالية وانتاجية، مقالة منشورة في المجلة العراقية للعلوم الاكاديمية ، سنة ٢٠٢١ ،ص٤ متاح على شبكة النت .https// www. Iasj.net /pdf/ ٣٣c٥٦٠c٥تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/٢٢ .

[٣] - ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتم رفع الدعوى إلكترونياً عبر موقع إلكتروني خاص تملكه شركة خاصة يقع مركزها الرئيسي في مدينة سانتا بربرا بولاية كاليفورنيا ، وقد بدأت في تشغيل هذا الموقع في غضون شهر سبتمبر سنه ١٩٩٩ .

المبحث الثاني

اجراءات رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية وصعوباتها

رقمنة التقاضي او رقمنة القطاع القضائي هو التحول لنظام التقاضي الالكتروني وهذا مرهون بتطبيق اجراءات معينة اهمها استحداث منظومة معلوماتية مركزية امنة وقوية في وزارة العدل تضمن تطبيق المرافعات المدنية عن بعد وارسال الوثائق والاوراق الكترونيا واستعمال تقنية المخاطبات المرئية عن بعد وصدور القرار والطعن به وتنفيذه الكترونيا من دون الحضور الشخصي للدائن, قد لا يكون تفعيل هذا التحول سهلا بل يصطدم بصعوبات تعرقله مالم يتم معالجتها والتغلب عليها لكي تترتب اثار الرقمنة وتتحقق فوائدها, عليه سيتم توضيح ما سبق من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الاول: اجراءات رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية.

المطلب الثاني: صعوبات رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية.

المطلب الاول

اجراءات رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية

فكرة اجراءات رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية: هي انشاء منظومة معلوماتية تربط الاتصال بين المحاكم ,وانشاء شبكة اتصال داخلية لربط المحاكم بالمحكمة العليا, وربط المحامين الكترونيا بهذه المنظومة ليتمكنوا من تسجيل الطعون في القرارات وتتبعها الكترونيا, وتوفير الحماية المدنية والجزائية لهذه المنظومة الالكترونية وبرمجيات التوقيع الالكتروني, وانشاء وتفعيل الموقع الكتروني لوزارة العدل لتلقي الشكاوي والعرائض عن بعد والمسمى بالوسيط الالكتروني المنصوص عليه في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم ٧٨سنة ٢٠١٢.

لقد نص المشرع الجزائري [٤] على التقاضي الالكتروني باعتباره اول خطوة لرقمنة هذه الاجراءات في القانون رقم١٥-٣ المتعلق بعصرنة العدالة في ١-٢-٢٠١٥ منشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠-٢-٢٠١٥ الا انه غير مطبق فعليا على ارض الواقع، لكن وزارة العدل الجزائرية تسعى ولغاية اليوم لتفعيل اجراءات التقاضي الالكتروني فبادرت الى اتخاذ الاجراءات الاتية وهي:

١. انشاء قاعدة معلوماتية تربط الهيئات القضائية.

٢. انشاء شبكة اتصال داخلية تربط المجالس القضائية والمحكمة العليا ومجلس الدولة حتى يتمكن المحامين من تسجيل طعونهم ومتابعتها الكترونيا وقد تم تفعيل هذا الاجراء، ولكن يتم ارسال المستندات ورقيا.

٣. دمج تقنية التوقيع والتصديق الالكتروني في المجال القضائي بتفعيل مركز شخصنة الشرعية للإمضاء الالكتروني وانشاء سلطة التصديق الالكتروني وتوفير الحماية القانونية لبرمجيات هذا التوقيع.

٤. استحداث النيابة الالكترونية على الموقع الالكتروني لوزارة العدل وقد بدأت بالعمل بتاريخ ٢٨ جوبليه ٢٠٢٠, هذه الخدمة مخصصة لتلقي الشكاوى والعرائض عن بعد، كما وباشرت وزارة العدل في تطبيق النظام الالي للتقاضي

[٤]) ينظر: بن عيرد عبد الغني بضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، بحث منشور في مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مجلد ٦, عدد ٢, ٢٠٢١ ,ص ١٧ منشور على الموقع .https:// search . emarefan Net

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.999

الالكتروني وخاطبت مديرية الشؤون القضائية والقانونية بوزارة العدل الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين في ٥ نوفمبر ٢٠٢٠ لتنظيم المعلومات الخاصة بالمحامين والاعوان القضائيين لربطهم بالنظام الالي للتقاضي الالكتروني.[١] اما المشرع العراقي والمصري فلم ينصا على قانون مماثل للقانون الجزائري، لكن بتاريخ ١٩-٢-٢٠٢٣ اعلنت رئاسة محكمة استئناف نينوى عن إطلاق برنامج ادارة القضايا في الجانب المدني في محكمة بداءة الموصل عن طريق النافذة الالكترونية الخاصة بمجلس القضاء الاعلى. فهذه تعتبر من الخدمات الالكترونية الحديثة التي تقدمها المحكمة للحد من الاجراءات الروتينية وارشفة الدعاوى وسهولة متابعتها من دون الحضور للمحاكم وان العمل جار لإكمال تفعيل البرنامج لكافة محاكم الاقضية والنواحي التابعة لرئاسة محكمة استئناف نينوى. [٢]

يمكن توضيح رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية من خلال الاجراءات الاتية:

أولا: انشاء محكمة الكترونية: هو اول اجراء لرقمنة التقاضي يمكن القضاة من نظر الدعوى ومباشرة الاجراءات القضائية باعتماد تقنيات حديثة وتدوينها اي برمجة الدعوى والتي عرفها البعض بانها " المحكمة التي تقوم بالأعمال الموكلة اليها باستخدام الحاسب الالكتروني الذي يحتوي على البرامج الخاصة بتطبيق اجراءات التقاضي الموصول بشبكة الاتصالات الدولية الانترنت لاختصار الوقت والجهد واصدار الحكم بأبسط واسرع الطرق من دون الحضور الشخصي " ,[٣] ترفع الدعوى الالكترونية وهي اول اجراء الكتروني يباشره المدعي او وكيله ويسمى بالمحامي الالكتروني الذي لديه دراية وعلم بالحاسوب ونظم الاتصال الحديثة فيرفع الدعوى ويباشر اجراءاتها باستخدام اجهزة ومعدات حاسوبية مرتبطة بشبكة اتصالات من خلال مزود الخدمة في مكتبه الخاص , اذ ينظم صحيفة الدعوى حسب شروطها القانونية (اسماء الطرفين وعناوينهم العادية والالكترونية واسم المحكمة المختصة بنظرها), [٤] ويرسلها الى قلم المحكمة المختص عبر البريد الالكتروني ليحدد لها رقم ويبلغ بقبولها لاستيفاء شروطها القانونية, وانها ستحال للرسم القانوني ليتم استيفائه الكترونيا حسب موضوعها , ويدفع الرسم وغيره من المصاريف والمطالبات بطرق الدفع الالكتروني التي يمكن للطرفين الاتفاق عليها,[٥] وبعد دفع الرسم يتم تبليغ المدعى عليه الكترونيا عبر بريده الالكتروني فاذا لم يكن لديه بريد الكتروني سيتم تبليغه عبر المحكمة القريبة من سكناه او عمله او مركز الشرطة ليتم تبليغه بالطريقة العادية وارسال الاجابة الى المحكمة بالبريد الالكتروني.[٦]فاذا لم يتم تبليغه الكترونيا او تأخر التبليغ او تضمن خطأ او تحريفا في مضمونه يكون مقدم خدمة الانترنت مسؤولا عن خطئه وفق القواعد العامة للمسؤولية المدنية والجنائية ان توافرت قواعدها[٧] .كما ويجب المحافظة على سرية الدعوى ومعلوماتها وما تتضمنه من وثائق من خلال تحديد الاشخاص الذين يحق لهم الدخول الى المنظومة المعلوماتية والاطلاع عليها وهم القضاة وموظفي المحكمة والخبراء والمحامون وغيرهم ممن لهم علاقة بالدعوى.[٨]

ثانيا: سير الدعوى عبر وسائل الاتصال الالكتروني: يجب تهيئة معدات حاسوبية مزودة ببرمجيات متطورة وتوفير شبكة داخلية للأنترنت لربط اقسام وقاعات المحكمة فيما بينهم ليتمكن العاملون فيها من الاتصال وتبادل ملفات الدعوى فيما بينهم, وتجهيز قاعات المحاكم بمنظومة ربط داخلية مرتبطة فيما بينها ومع حاسبة رئيسية كبيرة مخصصة لعرض اضبارة الدعوى والاجراءات المطبقة فيها ومنظورة الكترونيا عن بعد, اما الحواسيب الموزعة في قاعة المحكمة المخصصة لطرفي الدعوى والشهود فتكون مرتبطة مع حاسوب القاضي الذي يعرض برنامج الدعوى كله مع تدوين الاجراءات بشكل مرئي, اذ تعرض هذه الاجراءات من وخلال كاميرا على الشاشة الرئيسية في القاعة فيمكن مشاهدتها عن بعد من قبل المتواجدين خارج المحكمة , فهذه الكاميرا تصور الجلسات وتنقل الوقائع الى الموقع الالكتروني للمحكمة واذا قرر القاضي نظر الدعوى سريا فيمكنه ايقاف عمل الكاميرا.[٩] نجاح سير الدعوى الالكترونية يتطلب تدريب القضاة لمباشرة التقاضي الالكتروني وتهيئة مجموعة موظفين حقوقيين ومختصين بتقنيات الحاسوب والبرمجيات لإدارة الدعوى قانونيا بتسجيلها ومتابعتها بتحديد جلسات المرافعة وعرضها واستيفاء الرسوم واجراء التبليغات القضائية, وتوفير مجموعة اداريين وفنيين مبرمجين في اماكن مجاورة لقاعة المحكمة لإدارة الدعوى فنيا ومتابعة سير المرافعة لحماية النظام المعلوماتي من الفايروسات او من دخول اشخاص لا علاقة لهم بها وتقديم المساعدة للموظفين الحقوقيين, وهنا اختلف الفقه القانوني في تطبيق التقاضي الالكتروني على الدعوى المدنية اذ ذهب البعض منهم الى تطبيق التقاضي الالكتروني على الدعوى المدنية منذ رفعها ولغاية صدور القرار فيها وتنفيذه والطعن به الكترونيا فبهذا تتحقق اهداف العدالة الرقمية ويوفر الجهد والوقت للطرفين وللقاضي ويسرع في حسم

[١]) ينظر : المصدر اعلاه, الصفحة ذاتها

[٢]) ينظر اخبار جلسة مجلس القضاء الاعلى الثامنة لسنة ٢٠٢٣ منشورة على الموقع : https://٠٠pt٥. Zoomjet. Com

[٣]) نصيف جاسم محمد الكرعاوي، هادي حسين عبدالله الكعبي، الحجية القانونية لشهادات وتصديق التوقيع الالكتروني (دراسة مقارنة) , مصدر سابق ,منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع، السنة ٨ .٢٠١٦ , ص ٢٩٨ ومنشور على الموقع https:// www. Iasi. Net

[٤]) ينظر: المادة (١٦) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ سنة ١٩٦٩

[٥]) ينظر: المادة (٢٤) من الفصل السابع لقانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم ٧٨ سنة ٢٠١٢

[٦]) ينظر : عمر لطيف كريم العبيدي، التقاضي الالكتروني والية التطبيق، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق سنة ١, مجلد ١, عدد ٣, ج١,ص ٥٢٣ , منشور على الموقع: https:// cearch .emarefa.net

[٧]) ينظر المادة (٧٣) من قانون التوقيع الالكتروني المصري رقم (١٥)سنة ٢٠٠٤ مشار اليه لدى نصيف جاسم محمد الكرعاوي وهادي حسين عبد الله الكعبي، بحث بعنوان الحجية القانونية لشهادات وتصديق التوقيع الالكتروني، دراسة مقارنة، مصدر سابق، منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع السنة ٨ ٢٠١٦ , منشور على الموقع https:// www iasi. net

[٨])ينظر : يوسفي مباركة حنان عكوش , التقاضي الالكتروني في الجزائر , بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية , مجلد ١٥, عدد ١ ,٢٠٢٢ ص ٥٥٢ منشور على الموقع: https:// www. Asip . cerist . dz

[٩]) ينظر: نصيف جاسم محمد الكرعاوي وهادي حسين عبد الله الكعبي، الحجية القانونية لشهادات وتصديق التوقيع الالكتروني، مصدر سابق، ص ٣٠١-٣٠٢

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.999

الدعوى.[١] في حين حدده البعض الاخر بالإجراءات الادارية التنظيمية لها ورفض اجراء المرافعة الكترونيا, فيجب على القاضي الاستماع الى الشهود واقوال الطرفين حضوريا فهذا يساعده على تلمس الحقيقة, [٢] وهذا الرأي صحيح اذ يجب ان يتحقق التواصل النظري لأطراف الدعوى والشهود مع القاضي ليتمكن من تأسيس قناعته من خلال طريقه الكلام والاجابة عن الاسئلة بل ان طريقه الوقوف امام القاضي تساعده للوصول الى الحقيقة.

ثالثا: اثبات اجراءات رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية: يتم اثبات الاجراءات الالكترونية بالطرق الاتية:

١. الكتابة الالكترونية: نصت المادة (١ الفقرة خامسا) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم ٧٨سنة ٢٠١٢ على تعريف الكتابة الالكترونية فجاء فيها "كل حرف، او رقم، او رمز، او اية علامة اخرى تثبت على وسيلة الكترونية، او رقمية، او ضوئية، او اية وسيلة اخرى مشابهه وتعطي دلالة قابلة للإدراك والفهم " وبالمعنى ذاته نصت المادة (١فقرة ا) من قانون التوقيع الالكتروني المصري رقم ٧ سنة ٢٠١٦. اما البعض من الفقه الجزائري فعرفها بانها " رسالة البيانات تتخذ بشكل حروف وارقام واشارات وغير ذلك مما يكون له طابع منفرد ويثبت على دعامة الكترونية او ضوئية " [٣] وتتميز هذه الكتابة بانها يمكن الاحتفاظ بها واسترجاعها عند الحاجة.

٢. التوقيع الالكتروني: هو منح علامة مميزة لصاحب الكتابة الالكترونية خالية من التعديل والاضافة والحذف ويكون على نوعين. الاول: توقيع رقمي (كودي): يتم تركيبه من عدة ارقام لتكوين كود خاص يستخدم للتوقيع به. والنوع الثاني القلم الالكتروني باستخدام قلم الكتروني حسابي للكتابة على شاشة الحاسوب عبر برنامج مخصص لذلك. [٤] لقد خصص المشرع العراقي الفصل الثالث من القانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨سنة ٢٠١٢ للكلام عن التوقيع الالكتروني موضحا شروطه وحجيته في المواد (٤،٥) فيكون صحيحا ودالا على الموقع اذا توافرت فيه وسائل تحديد هويته ويتم ذلك باتفاق الطرفين الموقع والمرسل اليه, اما المشرع المصري فوضع تعريفا للتوقيع الالكتروني في المادة (١ فقرة ج) من قانون التوقيع الالكتروني رقم ٧ سنة ٢٠١٦ فجاء فيها " ما يوضع على محرر الكتروني ويتخذ شكل حروف او ارقام او رموز او اشارات او غيرها ويكون له طابع متفرد يسمح بتحديد شخص الموقع عن غيره" في حين عرفه المشرع الجزائري في المادة (٢) من قانون رقم ١٥ سنة ٢٠١٥ بانه "بيانات في شكل الكتروني مرفقة او مرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية اخرى تستعمل كوسيلة توثيق. [٥] اذا يتضح بان التوقيع الالكتروني هو طريقة لتميز الموقع عن غيره ولنسبة مضمون المستند الالكتروني له وليس له شكل محدد.

٣. التصديق الالكتروني: طريقة تستخدم للتأكد من صحة التواقيع والمحررات الصادرة عن اشخاص او جهات معينة, ويتم التصديق من قبل جهة رسمية محايدة وباستخدام تقنيات حديثة لغرض اضفاء الثقة على هوية مستخدم النظم المعلوماتية, [٦] لقد حدد المشرع العراقي شهادة التصديق في المادة (١٢) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية ٧٨ سنة ٢٠١٢ فجاء فيها " الوثيقة التي تصدرها جهة التصديق وفق احكام هذا القانون والتي تستخدم لإثبات نسبة التوقيع الالكتروني الى الموقع" وبالمعنى ذاته جاءت المادة(١ فقرة و) من قانون التوقيع الالكتروني المصري رقم ١٥ سنة ٢٠٠٤ فجاء فيها " الشهادة التي تصدر من الجهة المرخص لها بالتصديق وتثبت الارتباط بين الموقع وبيانات انشاء التوقيع" اما القانون الجزائري فقد نص ايضا وبالمعنى ذاته على التصديق الالكتروني في القانون رقم ٠٤-١٥ في ١-٢-٢٠١٥ الذي حدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني. [٧] يمكن اثبات الدعوى الكترونيا بتبادل الوثائق والملفات فهذا يسرع في الحسم وصدور القرار.

رابعا: حفظ ملفات الدعوى: بانتهاء جلسات المرافعة تصل الدعوى الى نهايتها ويعلن القاضي نهاية الدعوى، وتخصيص يوم للنطق بالحكم واعلانه للطرفين الكترونيا، فيصدر القرار مكتسبا للدرجة القطعية ويتم ارسال اوراقها بملف خاص الى السجل الالكتروني المخصص لحفظها في ذاكرة الحاسوب اذ يتم انشاء سجل لكل محكمة الكترونية تحفظ فيه بيانات كل دعوى وينظم وفق برامج الحفظ التقني[٨] ويمكن استرجاعها بسهولة وسرعة من دون ان تتعرض للضياع او التلف او ارسالها الى اي جهة رسمية تحتاجها بطلب رسمي. [٩]

المطلب الثاني

صعوبات رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية

يواجه نظام رقمنة التقاضي صعوبات تعيق تطبيقه تخل به فلا يحقق اهدافه التي اسس لتحقيقها، يمكن توضيح هذه الصعوبات من خلال النقاط الاتية:

١. تعتمد رقمنة التقاضي على التبادل الالكتروني للوثائق ومستندات الدعوى وهنا تظهر صعوبة التأكد من صحتها وتصديقها الكترونيا لعدم وجود اجهزة خاصة بالتوقيع والتصديق الالكتروني، او التأكد من صفة الطرفين بسبب صعوبة تكييف القوانين الاجرائية مع اليات التقاضي الالكتروني.

٢. يفتقر نظام رقمنة التقاضي الى قوانين تفرض عقوبات صارمة بحق من يخل بالتصديق او التوقيع الالكتروني، كما لا وجود لقوانين خاصة تنظم طرق الدفع الالكتروني معززة بحماية مدنية وجنائية لمنع التلاعب او المساس بها . لهذا

[١]) ينظر : حايطي فاطمة. هروال نبيلة هبة، نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية عدد ٧, ٢٨-٦-٢٠٢١ وعلى الموقع : https:// www. Asip . cerist. Dz/ en /article/١٥٦٦٩٤

[٢]) ينظر: مقالة بعنوان رفع الدعوى من المنزل ..وتحديد الجلسة عن طريق الانترنت . التقاضي الالكتروني .. خطوة على الطريق الصحيح . منشورة في جريدة الوفد عدد ٧ , منشورة على الموقع : https:// www.alwafd .news

[٣]) ينظر: خشاب بدرة-حاجي عبد الحليم، التقاضي الالكتروني، مصدر سابق , رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية سنة ٢٠٢١-٢٠٢٢ منشورة على الموقع https:// dspace.univ-bb.dz

[٤]) ينظر: عيرد عبد الغني ـــ بضياف هاجر، مصدر سابق، ص ٤٨

[٥]) ينظر: خشاب بدرة – حاجي عبد الحليم، مصدر سابق، ص ٤٨

[٦]) ينظر: المصدر اعلاه، الصفحة ذاتها

[٧]) ينظر: خشاب بدرة، حاجي عبد الحليم، مصدر سابق، ص ٤٩

[٨]) ينظر :نصيف جاسم محمد الكرعاوي وهادي حسين عبد الله الكعبي، الحجية القانونية لشهادات وتصديق التوقيع الالكتروني، مصدر سابق، ص٣٠١

[٩]) ينظر: عمر لطيف كريم العبيدي، مصدر سابق، ص ٥٢٨

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.999

السبب ولغياب ثقافة استخدام طرق الدفع الالكتروني نرى امتناع الكثيرين عن استخدام هذه الطرق وتفضيل السيولة النقدية. [١]

٣. ضعف الانترنت وتذبذب خدماته وانقطاعه خاصة عن المناطق البعيدة يعد السبب الاقوى الذي يقف بوجه رقمنة التقاضي لأنه يعرقل العمل القضائي الالكتروني, فضلا عن تباين ثقافات افراد المجتمع الواحد بين المؤيد لاستخدام الثقافة المعلوماتية والمعارض لها بحجة صعوبة التخلي عن النمط التقليدي الذي تعود عليه في التقاضي بسبب ضعف الالمام باللغات الاجنبية او ضعف ثقته بالأنترنت وخدماته ومصداقيته وشفافيته, فيرغب باقتصار العمل القضائي الالكتروني على الاجراءات الادارية البسيطة التي لا تقتضي حضوره الشخصي ويمكن اجراؤها من اي مكان يتواجد به, مثل رفع الدعوى وتسجيلها ومخاطبة الدوائر الرسمية وغيرها لأمور تتعلق بالدعوى وتنفيذ القرار الصادر بها والطعن به. اما اجراء المرافعات وتقديم ادلة الاثبات والاستماع لشهادات الشهود فتكون حضورية ليطلع القاضي وجها لوجه ويراقب حركات وانفعالات الطرفين ودفاعاتهم او الاستماع لأقوال غيرهم من الاشخاص ممن لهم علاقة بالدعوى فهذا يساعده في تلمس الحقيقة التي لا يمكنه الوصول اليه من خلف الاجهزة الالكترونية.

٤. القول برقمنة التقاضي وشيوع العالم الرقمي بدلا من الاشخاص الطبيعيين بالاستغناء عن خدمات الكثير من العاملين في القطاع القضائي يصطدم بالواقع اليومي والاحداث التي تطرأ اثناء سير الدعوى والتي تتطلب في الكثير من الاحيان سرعة المعالجة للمشاكل اليومية التي تعجز الحاسبة عن مواجهتها. [٢]

٥. اختراق انظمة وبرامج الحاسوب من قبل المخربين وظهور القرصنة، وانتشار الفايروسات في الاجهزة الالكترونية التي تؤدي الى اتلاف محتوياته يشكل صعوبة امنية تهدد امن وسلامة وخصوصية وسرية الوثائق والمستندات المقدمة في الدعوى، فهذه تقف عائقا قويا امام التحول الرقمي ومعالجتها تتطلب حلولا جذرية وقائية وعلاجية للمضي في هذا التحول. [٣]

٦. اهم مشكلة تقف امام رقمنة التقاضي هو انعدام القوانين الخاصة بها التي تنص على هذا التحول، لان القاضي وغيره من العاملين في القطاع القضائي لا يستطيع تطبيق الوسائل الالكترونية الحديثة على اجراءات سير الدعوى بغياب القوانين التي تجيز له ذلك، فتظهر هنا ضرورة اصدار القانون الخاص برقمنة التقاضي في الدعوى المدنية لتطبيق التطور التقني التكنلوجي الحديث على التقاضي فضلا عن اصدار القوانين المتضمنة عقوبات رادعة بحق من يخل بسلامة وامن سير اجراءات الدعوى الالكترونية. [٤]

٧. تواجه رقمنة التقاضي صعوبة اخرى مهمة قد يصعب التغلب عليها وهي ان التقاضي الالكتروني يلغي روح القانون خاصة اذا تطور الامر ليصل الى نظام القاضي الالكتروني، فتحل الالة محل الانسان ويكون الاحتكام للحاسب بدلا عنه فيمس حق الطرفين بالاستفادة من الطابع الانساني للقاضي وسلطته التقديرية عند الاستماع الى اقوال الطرفين او شهادات الشهود. [٥]

مما وجدت من صعوبات تعرقل رقمنة التقاضي في الدعوى لكنها لا تجعل الامر مستحيلا، اذ يمكن مواجهتها للتغلب عليها او على معظمها باتباع الخطوات الاتية:

١. تحديث شبكات الانترنت وتقويتها بتزويدها بأنظمة وبرامج حديثة ومتطورة لجعلها تواكب التطور التكنلوجي في وسائل الاتصالات ونظام التقاضي، وصيانتها بشكل دوري وتطوير البنية المعلوماتية للقطاع القضائي

٢. توفير الحماية المدنية والجنائية لبيانات ومستندات ووثائق المحكمة الالكترونية بإصدار قوانين تتضمن عقوبات وغرامات رادعة لمنع الاعتداء على الملفات الالكترونية وتوفير امكانية تحديد الشخص الذي يحاول اختراق وقرصنة مواقع القضاء الالكتروني.

٣.تأمين بيانات ووثائق اجراءات التقاضي الالكتروني من خلال تشفيرها بتحويلها الى ارقام او صور مجهولة المضمون ولها رقم او رمز سري لدى المستقبل لها فقط فله وحده امكانية ارجاع مضمونها والذي يتميز بالثبوت وعدم التعديل او الحذف والتغيير.

٤.الحفاظ على سرية أطراف الدعوى بتأمين سرية شخصية اطرافها وعناوينهم، ولهم وحدهم او من له علاقة بالدعوى الحق بمعرفة تفاصيلها والمراحل التي وصلت لها، فيحق للقضاة وموظفي المحكمة والمحامين والخبراء مثلا الاطلاع على سير اجراءاتها.

٥. معالجة الفايروسات التي تتعرض لها الحاسبة والاحتفاظ بنسخة احتياطية من برامج الحاسوب المتعلقة بشبكات تشغيل المحكمة او غرفة القاضي بتوفير خادم احتياطي ينقل اليه العمل عند اختراق بيانات الدعوى او تدميرها. [٦]

الاهتمام بتقنية النظام القضائي وتركيز العمل لتطوير نظام التقاضي الالكتروني ضرورة من ضروريات تطبيق العدالة الرقمية لما يترتب على ذلك من اثار وهي:

١. انتشار استخدام المحررات والوثائق الالكترونية وسهولة تبادلها مما يسرع في انجاز اجراءات التقاضي.

[١]) ينظر : بن عيرد عبد الغني وبضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مصدر سابق، ص ٢٣

[٢]) ينظر: رشا الياس، العدالة الرقمية، ضرورة حتمية لنظام تقاضي أكثر فعالية وانتاجية، مقال منشور على الموقع :

https://www.saderlaw.com

[٣]) ينظر: خشاب بدرة – حاجي عبد الحليم، التقاضي الالكتروني، مصدر سابق، ص ٦١-٦٢

[٤]) ينظر د. رشا علي الدين احمد، المحاكم الالكترونية الى اين، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد ٢٨, سنة ٢٠٢١ منشور على الموقع : https:// mjle.journals.ekb.eq

[٥]) ينظر : المصدر اعلاه، الصفحة ذاتها

[٦]) للمزيد ينظر د. ايمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، التقاضي عن بعد، دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي، مجلة علوم الشريعة والدراسات الاسلامية، عدد ٨٤, مارس ٢٠٢١ ص ١٠٤٣ منشور على الموقع https:// drive.uqu.sa

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.999

٢. تصنيف الدعاوى وحفظها يحافظ عليها من الضياع والتلف الذي يقع عند الحفظ الورقي العشوائي، فالحفظ الالكتروني يرفع الكفاءة الادارية للعمل القضائي.
٣. سرعة تبادل المراسلات والمخاطبات الرسمية بين المحاكم ودوائر الدولة وتفادي التأجيل الضار بمصلحة الطرفين بسبب تأخر وصول هذه المراسلات.
٤. يمكن لأي شخص كباحث او مهتم بالأمور القانونية الحصول على معلوماتها بعد انتهاء المرافعة بتصفحها الكترونيا للاطلاع على اجراءاتها او الاتصال المباشر مع الموظف، كما وله الاطلاع على القرار الصادر فيها للاستفادة منه في القضايا العلمية.
٥. خزن ملف الدعوى الكترونيا يساعد على نقلها بسرية وامان وبأقل التكاليف بخلاف مالو تم نقلها بالبريد العادي.
٦. توفر الاتصالات الالكترونية الخصوصية والامان فيصعب على اي شخص لا يسمح له بالاطلاع على سير اجراءات الدعوى قبل حسمها او اختراق النظام الالي للمحكمة.
٧. تسهيل تدقيق الدعاوى من خلال الاتصال الالكتروني فتستطيع ادارات التفتيش ومحاكم الاستئناف والتميز الدخول الى ملف الدعوى الالكترونية المخزون في الحاسبة بأقل وقت وجهد وتكاليف ومن دون الحاجة الى مخاطبات بريدية تعرقل عمل لجانها.

الخـــاتمة

نستخلص من بحثنا الموسوم " رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية دراسة مقارنة" الاستنتاجات والتوصيات الاتية:-

اولا : الاستنتاجات:

١- رقمنة التقاضي الجزئي أصبح ضرورة حتمية من اجل عصرنة التقاضي لأنه سيؤدي الى تحسين الخدمات وتطويرها وتبسيط اجراءات ادارة العمل القضائي والدوائر المرتبطة به كافة تماشيا مع نظام التحول الالكتروني في القطاع القضائي مما يوفر الامن القانوني والعدالة الرقمية.

٢- ان رقمنة التقاضي له مردود اقتصادي كبير على الدولة والمواطن في نفس الوقت لأنه يتيح تسجيل البيانات والمعلومات المتعلقة بأطراف الدعوى عن بعد مما يوفر لهم مشقة مراجعة المحكمة لرفع الدعاوى او تقديم الطلبات.

٣- اختلف موقف التشريعات المقارنة في رقمنة التقاضي بين تشريعات نصت صراحة على تعريفها مثل التشريع الجزائري الذي بدأ في التحول التدريجي نحو رقمنة التقاضي، اما العراق فانه لا يوجد اي اهتمام بموضوع الرقمنة في التقاضي حيث لا يوجد تشريع ولا استراتيجية تتكلم عن التحول الرقمي في المرافعات المدنية ولكن بدأت محاولات من مجلس القضاء الاعلى للأخذ بها اذ اطلقت محكمة استئناف نينوى برنامج ادارة القضايا للجانب المدني في محكمة بداءة الموصل عن طريق النافذة الالكترونية الخاصة بمجلس القضاء الاعلى للحد من روتينية العمل الاداري للمحكمة والامل في تعميمها على المحاكم العراقية.

٤- ان رقمنة التقاضي له مردود اجتماعي وأمني، نظرا للدور الكبير الذي يلعبه في المحافظة على السرية والخصوصية لأطراف النزاع وعدم اطلاع المتطفلين والمخربين والفضوليين على اجراءات الدعوى ومحاولة اختراقها.

٥- ان رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية يحظى بأهمية بالغة على المستوى القانوني لأنه يلعب دور فعالا ومهما في أتمتة كافة أعمال المحكمة بداية من إجراءات رفع الدعوى، وسداد الرسوم إلكترونياً، وتقديم الطلبات، والاستعلام عن القضايا، وإتاحة القرارات والأحكام إلكترونيا، كمرحلة أولى يتم من خلالها مراعاة كافة اعتبارات الأمن والسلامة والسرية للبيانات والمعلومات، وضمان تكامل نظمها وتطبيقاتها، وقواعد البيانات التي تستخدم في الدعوى.

٦- تعد رقمنة التقاضي في الدعوى المدنية اداة فعالة لتحقيق الشفافية التي لا مجال فيها لهدر الوقت والجهد في مراجعة المحاكم ، لأنه يعد قاطرة التحول نحو تطوير المنظومة الالكترونية للعدالة والقضاء في العراق.

ثانيا: التوصيات:

١. اصدار قانون رقمنة التقاضي في الدعوى الالكترونية يرسم الاجراءات الادارية الالكترونية لرفع الدعوى وتبادل ملفاتها ومستنداتها (عدا الحضور الشخصي للطرفين للاستماع الى اقوالهم او اقوال الشهود وجلسة النطق بالحكم) ويوضح الية تنفيذ القرار فيها والطعن به من دون حاجة لحضور الطرفين. وبنجاحها يتم تعميمها على محاكم العراق كافة.

٢. دعوة مجلس الوزراء الى وضع استراتيجية خمسية نحو التحول الرقمي في العراق تحت اسم رقمنة القطاع القضائي في العراق على مراحل تبدأ من سنة٢٠٢٣ الى ٢٠٢٨.

٣. نوصي مجلس الوزراء بتشكيل المجلس الاعلى الوطني لرقمنة التقاضي في العراق لكي يصبح القاطرة التي ستشرف على مشروع التحول الرقمي القضائي في البلاد. لان ذلك سيساعد في تطور الرقمنة والقضاء على الفساد وحماية الحقوق والحريات بالتالي تعزيز الثقة في قوانين الدولة وجودة الخدمات التي تقدمها من حيث السرعة والشفافية والنجاح.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.999

٤. نوصي الحكومة بممارسة دورها التوعوي والتثقيفي للاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في العراق عبر اقامة دورات وورش عمل ومؤتمرات حول ذلك، كما يمكن الاستفادة الخبرات والمتخصصين في وزارة التعليم والتربية والاعلام والعلوم وتكنولوجيا المعلومات وتوجيهها ودعمها بهذا الخصوص.

٥. ندعو وزارة العدل الى توفير الاجهزة الداعمة للرقمنة في مختلف الادارات في المحاكم وتوظيف الاشخاص الذين يتمتعون بكفاءات عالية في الادارة الرقمية وتكثيف الجهود لاستعمال الرقمنة من جانب المسؤولين والموظفين في الادارة الرقمية عبر وضع برنامج التحول الرقمي الجزئي لوزارة العدل ينطلق من استراتيجية الحكومة تبدأ في مبادرة تحت اسم " مبادرة رقمنة التقاضي في العراق " تسعى وزارة العدل من خلالها إلى تحسين الخدمات وتطويرها وتبسيط إجراءات التقاضي في الدعوى المدنية في مراحلها الادارية ، تماشيًا مع الرؤية الطموحة لمشروع تنمية الوطنية للعراق. الامر الذي يؤدي الى تفعيل استخدام الرقمنة في مجال التقاضي على كامل اقليم الدولة.

٦. نطلب من الدولة وبالذات وزارة العدل تطوير وتدريب وتأهيل جميع أطراف العمل القضائي من قضاة واعضاء هيئات قضائية ومحامين وموظفين وخبراء وبالذات العاملين في المحاكم وتوجيههم نحو العمل الرقمي عبر اقامة الدورات وورش العمل والمؤتمرات ، ويمكن الاستفادة من الخبرات العراقية في الوزارات المعنية، كما ويمكن الاستفادة من تجارب وخبرات الدول العربية والاجنبية التي سبقتنا في مجال التحول الرقمي للتقاضي في مختلف الدعاوى.

٧. ندعو وزارة العدل الى تحمل مسؤولية التوعية العامة بأنظمة التقاضي الجديدة وذلك عبر وسائل الاعلام المختلفة المكتوبة او المرئية او التفاعلية.

٨. كما ندعو الدولة لدعم مشروع رقمنة التقاضي عبر تخصيص جزء من ميزانيتها لأجل تفعيل مشروع الرقمنة العراق.

٩. ندعو مجلس النواب الى ضرورة سن القوانين التي تدعم الرقمنة في كافة المجالات، واجراء حزمة التعديلات في التشريعات الضرورية لذلك بما يضمن الوصول إلى منظومة الكترونية فعالة لا تشوبها شبهة عدم الدستورية أو عدم المشروعية مثل قوانين الاجراءات الجنائية والمرافعات والاثبات التي تعترف بالأدلة الرقمية وتعطي حجية قانونية لمخرجات الحاسب الالي.

١٠. دعوة مجلس النواب الى اجراء التعديل على قانون التوقيع الالكتروني بحيث يسري على المعاملات القضائية.

١١. نأمل من مجلس النواب مراقبة الحكومة لتطبيق استراتيجية التحول الرقمي التدريجي في العراق عبر استخدام ادواته الرقابية التي كفلها الدستور النافذ .

١٢. إنشاء منصة رقمية مفتوحة ومستدامة لكل جهة أو هيئة قضائية لتمكين المتقاضين من متابعة دعاواهم.

١٣. ندعو الدولة الى توفير البنية التحتية القوية في المجال الرقمي لتكون مقترحات التطوير والتحول نحو رقمنة التقاضي قابلة للتنفيذ دون إبطاء أو استثناء

١٤. **المصادر**

أولا: المعاجم اللغوية:

ثالثا: البحوث:

١. نصيف جاسم محمد الكرعاوي وهادي حسين عبد الله الكعبي، مفهوم التقاضي عن بعد، بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ٨, عدد١, العراق ٢٠١٦.

٢. ايمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، التقاضي عن بعد، دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي، مجلة علوم الشريعة والدراسات الاسلامية، العدد٨٤, سنة ٢٠٢١.

٣. علاء ضيف الله الغامدي، التقاضي الالكتروني لتطوير فض منازعات اجراءات الافلاس، بحث منشور في مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة، عدد٤٨, ٢٠٢١.

٤. محمد فتحي عبد الهادي، رقمنه الدوريات العربية، مشروع رقمية الدوريات بدار الكتب المصرية نموذجا، مجلة فهد الوطنية، مجلد١٧, عدد٢, ٢٠١١.

٥. عمر لطيف العبيدي، التقاضي الالكتروني والية التطبيق، دراسة مقارنة، مجلة جامعة تكريت للحقوق, ٢٠١٧.

٦. يوسفي مباركة، حنان عكوش، التقاضي الالكتروني في الجزائر، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، مجلد١٥, عدد١, ٢٠٢٢.

٧. زروقي زوليخة. محي الدين عواطف، دور الرقمنة في مجال حماية الثروة العقارية، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، عدد١, مجلد ٥, ٢٠٢٢.

٨. د. أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الازهر، المجلد٣٥، الجزء٣، ٢٠٢٠.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.999

رابعا: الرسائل:

١. خشاب بدرة، التقاضي الالكتروني، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الابراهيمي عويريج, ٢٠٢١/٢٠٢٢.

١. ابن منظور لسان العرب، ط١,دار احياء التراث العربي ١٩٨٨

ثانيا: الكتب:

١. خالد ممدوح ابراهيم، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار
٢. الفكر الجامعي, ٢٠١٠.

خامسا: الانترنيت:

. الرقمنة. إلغاء الحواجز بين البشر وتقنية المعلومات، مقالة منشورة في مجلة القافلة ارامكو على شبكة النت على الموقع الالكتروني العربية في يوم الثلاثاء ١محرم ١٤٤٥ هـ - ١٨ يوليو ٢٠٢٣ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٧/١٨.

٢. محمد ولد امام، اللغة العربية وتحديات الرقمنة، مقالة منشورة شبكة النت١https://www.aljazeera.net/blogs/٢٠١٩/٩/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٧/١٨

٣. هارفارد برنس ريفو، المفاهيم الادارية " الرقمنة" مقالة منشورة https://hbrarabic.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٧/١٨.

٤. معجم المعاني الجامع، منشور على شبكة النت، https://www.almaany.com/ar/dict/ar- تاريخ الزيارة ١٤/ ٢٠٢٣/٨.

٥. معجم الغني، المنشور على شبكة النتhttps://www.arabdict.com/ تاريخ الزيارة ١٤/ ٨/ ٢٠٢٣.

٦. جذر قصي، معنى تقاضي في قاموس معاجم اللغة https://www.maajim.com/dictionary تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/١٥.

٧. شمس العلوم-نشوان بن سعيد الحميري-توفي: ٥٧٣هـ/١١٧٧م، https://www.almougem.com/searchlka تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/١٥.

٨. إيلينا تروجيلو، " التقاضي – ما هو، تعريفه ومفهومه" مقالة منشورة على النتhttps://www.economyinarabic.com تاريخ الزيارة ١٤/ ٨/ ٢٠٢٣.

١. د. خالد ممدوح ابراهيم، التقاضي الإلكتروني، مقالة منشورة على شبكة الانترنت https://kenanaonline.com/users/KhaledMamdouh/posts/٧٩٣٤٤ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/١٩

٢. محمد الحجازي، التقاضي الالكتروني بين الواقع والاحلام، مقالة منشورة على شبكة النت https://ae.linkedin.com/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/١٥. https:// www com. Almasryalyoum. تاريخ الزيارة ١٤/تموز/٢٠٢٣

٣. محمد زهران، الرقمنة وتحدياتها، مقالة منشورة على شبكة النتhttps://www.shorouknews.com> تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٧/١٨.

١٢. محمد محمود، التقاضي الالكتروني الجزائي في الاردن، بحث منشور https://jordan-lawyer.com/٢٠٢٣/٠٥/١١ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/١٩.

١٣. د. ابوب كر سلطان احمد، الرقمنة. الغاء الحواجز بين البشر وتقنية المعلومات، مقالة منشورة على شبكة الانترنت https://www.alarabiya.net/qafilah/٢٠١٩/١١/١٨/ تاريخ الزيارة ٦/ ٨/ ٢٠٢٣.

١٤. مبادرة مشروع رقمنة الثروة العقارية الرياض السعودية، https://www.sa.linkedin.com. تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/٦/.

١٥. محمد محمود، التقاضي الالكتروني الجزائي في الاردن، بحث منشور https://jordan-lawyer.com/٢٠٢٣/٠٥/١١ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/١٩.

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.999

١٦. د. عبد المؤمن شجاع الدين، التقاضي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن، مقالة منشورة سنة ٢٠٢٠ في شبكة الانترنت https://www.facebook.com, تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/١٩.

١٧. حازم بن حسين، «التقاضي الإلكتروني».. الجودة في التعامل مع القضايا «عن بعد» مقالة منشورة في شبكة الانترنت https://www.alriyadh.com/١٨٣٠٥١٥ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/٢١ .

١٨. تقرير بالتوصيات الصادرة عن مائدة مستديرة عقدتها وحدة أبحاث القانون والمجتمع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة في ديسمبر ٢٠٢١، حول رقمنة منظومة التقاضي وعقد الجلسات عن بعد: توصيات للتطوير ومراعاة الضمانات الدستورية، منشور على شبكة الانترنت https://manshurat.org/node/٧٥٠٥١, تاريخ الزيارة ١٩/ ٨/ ٢٠٢٣.

١٩. عبد المؤمن شجاع الدين، التقاضي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في اليمن، مقالة منشورة سنة ٢٠٢٠ في شبكة النت٣/https://www.facebook.com/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/٢٠.

٢٠. رشا الياس، العدالة الرقمية ضرورة حتمية لنظام تقاض أكثر فعالية وانتاجية، مقالة منشورة في المجلة العراقية للعلوم الاكاديمية، سنة ٢٠٢١، ص٤ متاح على شبكة النت https// www. Iasj.net /pdf/ ٣٣c٥٦٠c٥. تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/٢٢

.بن عيرد عبد الغني بضياف , التقاضي الالكتروني على ضوء احدث التعديلات بين التطلعات والتحديات , بحث منشور في مجلة الدراسات والبحوث القانونية ,مجلد ٦, عدد ٢, ٢٠٢٢ منشور على الموقع :httpps:// search . emarefan . net

٢١. ايمان بنت محمد عبد الله القثامي , التقاضي عن بعد . دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي . مجلة علوم الشريعة والدراسات الاسلامية ,عدد ٨٤, مارس ٢٠٢١ منشور على الموقع : https:// drive. uqu.sq

٢٢.اخبار جلسة مجلس القضاء الاعلى الثامنة سنة ٢٠٢٣ منشورة على الموقع : https:// oopts. Zoomjet. Com

٢٣.حايطي فاطمة .هروال . نبيلة هبة , نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي ,بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية ,عدد٧, ٢٠٢١ منشور على الموقع : https:// www. Asip. Cerist. Dz/en/article / ١٥٦٦٩٤

٢٤.خشاب بدرة . حاجي عبد الحليم , التقاضي الالكتروني , رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمدالبشير الابراهيمي ,كلية الحقوق والعلوم السياسية سنة ٢٠٢١-٢٠٢٢ منشورة على الموقع :-https:// dspace univ-bb. Dz

٢٥.عمر لطيف كريم العبيدي .هادي حسين عبدالله الكعبي ,التقاضي الالكتروني والية التطبيق , بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق ,سنة ١,مجلد ١, عدد ٣, منشور على الموقع : https:// cearch.emarefan.net

٢٦.نصيف جاسم محمد الكرعاوي , هادي حسين عبد الله الكعبي , الحجية القانونية لشهادات وتصديق التوقيع الالكتروني دراسة مقارنة ,بحث منشور في مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية عددرابع, سنة ٨, ٢٠١٦ ,منشور على الموقع :

https:// www.iasi.net

٢٧.مقالة بعنوان رفع الدعوى من المنزل وتحديد الجلسة عن طريق الانترنت , التقاضي الالكتروني خطوة على الطريق الصحيح , منشور في جريدة الوفد المصرية ,عدد ٧, على الموقع : https:// wwwalwafd news.

٢٨.د.رشا علي الدين احمد , المحاكم الالكترونية الى اين , بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ,عدد ٢٨, سنة ٢٠٢١ ,منشور على الموقع :https:// mjle. Journals.ekb.eq

٢٩.يوسفي مباركة .حنان عكوش , التقاضي الالكتروني في الجزائر, بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية , مجلد ١٥, عدد١, ٢٠٢٢, منشور على الموقع :htpps:// asip.cerist. dz

سادسا : القوانين :

١.قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ سنة ١٩٦٩

٢. قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية ٧٨ سنة ٢٠١٢

٣. قانون التوقيع الالكتروني المصري رقم ١٥ سنة ٢٠٠٤

DOI:http://doi.org/10.24086/lir2023/paper.999